

Distr.: General
15 October 2019
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً - كل أربعة أشهر عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور تقريره المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه (S/2019/498) وتوصيات بشأن تمديد ولاية البعثة.

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - أحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة، بما في ذلك إنشاء آليات متابعته. وانخفضت الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع. غير أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة، بما في ذلك الاعتداءات على المدنيين والاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. واستمر انعدام الثقة الشعبية بالاتفاق، لا سيما في صفوف المعارضة السياسية، في سياق بدء الأعمال التحضيرية الحاسمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وهي جزء لا يتجزأ من عملية سياسية شاملة لا غنى عنها لتوطيد الديمقراطية وحيوية لضمان الاستقرار السياسي.

عملية السلام

٣ - لأول مرة منذ توقيع الاتفاق، اجتمعت الحكومة و ١٣ من أصل ١٤ مجموعة مسلحة موقعة على الاتفاق في بانغي يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، برئاسة كل من رئيس الوزراء فيرمين نغريبادا والممثل الخاص ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشارك في الاجتماع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في



جمهورية أفريقيا الوسطى، مانكير ندياي، وممثلو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأنغولا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، والكاميرون. واتفقت الأطراف على جملة أمور من ضمنها وقف العنف ضد المدنيين، والتعجيل بوقف الأعمال القتالية، واستعادة سلطة الدولة، وتحسين الاتصالات. وشددت على ضرورة معاقبة الأطراف الموقعة غير الملتزمة.

٤ - ومعظم آليات التنفيذ والرصد الخاصة بالاتفاق تؤدي مهامها، رغم محدودية مشاركة النساء. واجتمعت أعلى هيئة لصنع القرارات، وهي لجنة المتابعة التنفيذية، في ١٤ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه و ٢٧ أيلول/سبتمبر، وركزت على انتهاكات الاتفاق. ودعا ممثلو الحكومة والمجتمع المدني الجهات الضامنة والميسرة، بما في ذلك البعثة، إلى الاضطلاع بدور أكثر استباقية، بما يشمل تطبيق تدابير عقابية على المخالفين، عملاً بالمادة ٣٥ من الاتفاق.

٥ - وبذل ممثلي الخاص إلى جانب الجهات الضامنة للاتفاق، أي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جهوداً كبيرة للحفاظ على الالتزام بالاتفاق من جانب الأطراف الموقعة. وأجرى ممثلوها عدة زيارات مشتركة، بما في ذلك مع الحكومة، إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الموقعة من أجل تعزيز التزامها بالاتفاق، فتحثها على ضرورة المشاركة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وعلى وقف انتهاكات الاتفاق.

٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، اجتمع وفد مشترك مع زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في ولاية أوهايم - ينديه لمتابعة مطالبات الحكومة والمجتمع الدولي بأن تسلّم الحركة الأشخاص المتورطين في المذابح التي وقعت قرب باوا في أيار/مايو وأن تلقي أسلحتها. ووافق زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار على الشروع في نزع السلاح والتسريح في ٢٩ حزيران/يونيه، وهو ما تم في ما يخص ٥٨ مقاتلاً. وبعد ذلك تلجأ في الوفاء بالتزاماته، معلناً استقالته من منصبه كمستشار عسكري مسؤول عن الوحدة الأمنية الخاصة المختلطة للشمال الغربي في ٤ أيلول/سبتمبر.

٧ - وفي حزيران/يونيه، تحاور وفد مشترك مع زعيم حركة الوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى في ولاية واكا، فحثه الوفد على إزالة الحواجز غير القانونية، ووقف الضرائب غير المشروعة وإخلاء المباني الإدارية المحتلة. فأزالت حركة الوحدة خمس نقاط تفتيش وأخلت مبنى الدرك في نغاكوبو. وأكد ضرورة إنشاء الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة قبل مشاركة المقاتلين التابعين له في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

٨ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، سافر وفد مشترك إلى كاغا باندورو، في ولاية نانا غريبيزي، للتحاور مع زعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. وأعرب هذا الزعيم عن استعداد مجموعته للشروع في نزع السلاح والتسريح ولكنه طلب مزيداً من المعلومات عن ظروف إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة استيعاب أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الذين انضموا إلى الجماعات المسلحة.

٩ - وفي ١٥ تموز/يوليه، ترأس وزير العدل الجلسة الافتتاحية للجنة الوطنية التي تشرف على لجان الولايات. ودعا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة إلى الاضطلاع بدور استباقي يشكل أكبر في التصدي للتحديات، بما في ذلك الانتهاكات. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت ١٥ لجنة من لجان الولايات الـ ١٧ و ١٤ لجنة من اللجان التقنية المعنية بالأمن الـ ١٧ تؤدي مهامها، بدعم من الحكومة والأمم المتحدة.

١٠ - وقد أُحرز تقدم كبير نحو إكمال مرحلة بدء تشغيل أول وحدات أمنية خاصة مختلطة. وفي ٤ تموز/يوليه، أصدر رئيس الوزراء مرسوماً ينص على إنشاء لجان استراتيجية وتقنية من أجل التخطيط لها وإنشائها بسرعة. ويجري إعداد موقع تدريب في بوار وجرى اختيار مقاتلين سابقين لتشكيل أول وحدة. وأكملت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى برنامجاً "لتدريب المدربين" لفائدة ٣٠ مدرباً من قوات الدفاع والأمن الوطنية في آب/أغسطس. وستبدأ الوحدة الأولى تدريباً مدته شهران في تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وزادت البعثة من الجهود المبذولة لنشر الاتفاق على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب والمجموعات الدينية. وقد أجريت ثلاث حملات بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وبعد تدريب ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني، قاموا بحملات في جميع أنحاء البلد لفائدة المجتمعات المحلية الشعبية والسلطات المحلية، مما أدى إلى تعزيز المسؤولية عن الاتفاق وتحسين فهمه.

١٢ - وعلى هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقدت اجتماعاً رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آركنج تواديرا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أحمد علام - مي. وناقش المشاركون مسألة تنفيذ الاتفاق وأبرزوا ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي من أجل توطيد السلام وتعزيز التنمية والعمل الإنساني.

١٣ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، زار جمهورية أفريقيا الوسطى مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون - بيير لأكروا، والمدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، كون فُرفاك، من أجل تقييم تنفيذ الاتفاق. واجتمعوا مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فضلاً عن البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. ودعوا جميع الأطراف الموقعة إلى احترام التزاماتها؛ وإلى إنهاء العنف فوراً وتشجيع الحوار؛ وإلى كفاءة التعجيل بتنشغيل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة. وشجعوا على اعتماد مشاريع القوانين الضرورية لتنفيذ الاتفاق وإجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية، مؤكداً على ضرورة إجراءها ضمن الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور. ودعا الوفد كذلك إلى الإسراع بتحقيق عوائد السلام وشجع على إحراز تقدم في نشر قوات الأمن وإدارة الدولة في إطار الاتفاق. وشدد على وجوب معاقبة من ينتهكون الاتفاق، وعلى ضرورة أن تستعين البعثة بوضعها المرن من أجل الحفاظ على سلامة الاتفاق. وشدد الوفد على استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

التطورات السياسية

١٤ - سيطرت التطورات المتعلقة بالاتفاق والعملية الانتخابية على الفترة المشمولة بالتقرير، مما ساهم في سياق سياسي متوتر بشكل متزايد يتسم بانعدام الثقة، حيث سعى بعض الأحزاب إلى تعزيز المزايا السياسية. وواصلت البعثة التحاور مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية.

١٥ - وفي ١٩ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات الذي عدّل بعد صدور قرار المحكمة الدستورية المؤرخ ٥ حزيران/يونيه الذي يفيد بأن بعض جوانب القانون غير دستورية. وقد أعلن أنه يتسق مع الدستور في ١٤ آب/أغسطس بعد إلغاء بعض المواد، بما في ذلك مادة تشترط استقالة

أعضاء الحكومة من مناصبهم لكي يكونوا مؤهلين للتنافس على مقاعد في الهيئات التشريعية. وإضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب السياسية مسؤولة حالياً عن ضمان أن يكون ٣٥ في المائة على الأقل من مرشحيها من النساء. وأصدر الرئيس تواديرا القانون في ٢٠ آب/أغسطس.

١٦ - واستمرت التوترات بين الحكومة وحركة إي زينغو بياني - الجبهة المتحدة للدفاع عن الأمة، وهو تحالف معارض يضم جهات فاعلة من المجتمع السياسي والمدني والنقابات أنشئ في أيار/مايو للاحتجاج على تنازلات الحكومة للجماعات المسلحة في إطار الاتفاق، من بين شواغل سياسية وإدارية أخرى. وقد نددت الجماعة بإدماج أفراد الجماعات المسلحة في الحكومة، واصفة إياه بأنه "خيانة عظمى". ولم تنجح محاولات المسؤولين الحكوميين إشراك هذه الجماعة في الحوار. وأعلنت حركة أسماك قرش أفريقيا الوسطى، وهي جماعة غير واضحة الملامح ظهرت لمواجهة حركة إي زينغو بياني، عن حل نفسها في تموز/يوليه.

١٧ - وعقد حزب كوا ناكو الحاكم سابقاً مؤتمراً الثالث في الفترة من ١٢ إلى ١٨ آب/أغسطس، وأعلن فيه خروجه من الأغلبية الرئاسية وعزمه على الانضمام إلى الأحزاب السياسية المعارضة. وأعلن الحزب أيضاً أن الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي سيكون مرشحاً في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مكرراً مطالبته الحكومة بالسماح للسيد بوزيزي، الذي ما زال خاضعاً لمذكرة توقيف وطنية وجزاءات دولية، بالعودة إلى البلد.

١٨ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أعرب على الملأ رئيس الحزب المعارض الاتحاد من أجل تحديد أفريقيا الوسطى، أنيسيت جورج دولوغيلي، عن أسفه للفساد المنتشر في الحكومة، في رد فعل على نتائج تحقيق برلماني في أنشطة تعدين الذهب التي تقوم بها شركات أجنبية في ولاية أوهام - بنده. وقد أبرز التقرير عيوباً قانونية في منح تصاريح التعدين والآثار البيئية والصحية السلبية الناجمة عن أنشطة التعدين.

١٩ - وواصل عبد الكريم ميكاسوا، الرئيس السابق للجمعية الوطنية، معارضة الحكومة علناً. وفي ١٧ آب/أغسطس، ادعى أن ديوان المحاسبة برأه من المزاعم التي أدت إلى عزله من الرئاسة. ودعا إلى إصلاحات إدارية، مدعياً أن الجمعية تعاني من سوء الإدارة.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

٢٠ - بدأت الهيئة الوطنية للانتخابات أعمالها التحضيرية لتسجيل الناخبين، المقرر إجراؤه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتعهدت الحكومة بتوفير حوالي مليوني دولار من مبلغ ٤٩ مليون دولار لازمة لعملياتها الانتخابية.

٢١ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وقّعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع لإنشاء صندوق مشترك للتبرعات يضم حوالي ٤٢ مليون دولار للدعم المقدم من الأمم المتحدة للانتخابات. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٧ مليون دولار (ستُصرف في آذار/مارس ٢٠٢٠) وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مبلغ ٢ مليون دولار، مما يترك فجوة في التمويل قدرها ٢٣ مليون دولار في هذه المرحلة. ولم تقدّم أي تعهدات إضافية حتى الآن، وهو أمر من شأنه أن يعرض للخطر مصداقية الانتخابات وتنظيمها في حينها.

٢٢ - وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، لم تبدأ عملية شراء مواد تسجيل الناخبين، التي عادة ما تستغرق ثلاثة أشهر، وذلك بسبب نقص الموارد. وسيؤدي التأخير في تسجيل الناخبين إلى إخلال كامل بالتقويم

الانتخابي. وتواصل الحكومة والشركاء التأكيد على أن تقديم دعم قوي من البعثة أمر أساسي طوال العملية الانتخابية بالنظر إلى محدودية قدرة النظراء الوطنيين وجسامة التحديات التقنية واللوجستية والتنفيذية والأمنية.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

٢٣ - أنشئت لجان محلية للسلام والمصالحة في بامباري، وبانغاسو، وبوار، وبوسانغوا، وبريا، وكاغا باندورو، وباوا، وسيبوت، وبلغ عددها الإجمالي ٢٩ لجنة في جميع أرجاء البلد. وواصلت البعثة تقديم دعمها للسلطات المحلية في حوارها الرامي إلى أمور منها التوفيق بين الطائفتين المسلمة والمسيحية وتيسير عودة المشردين في المقاطعة الثالثة لبانغي. ودعمت البعثة الحوار بين الطوائف لتهدئة التوترات في أعقاب اشتباكات وقعت هناك بين عصابات إجرامية وتجار محليين في تموز/يوليه. وبدأت البعثة مشروعاً للخفارة المجتمعية يشمل مفوضية شرطة المقاطعة الثالثة لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وبناء الثقة في قوات الأمن الوطنية. وكثفت البعثة دعمها للحوار بين الطوائف في بيراو في أعقاب اشتباكات مسلحة وتشريد مدنيين.

ثالثاً - الحالة الأمنية

٢٤ - انخفضت انتهاكات الاتفاق من ٢٣٠ انتهاكاً في نيسان/أبريل إلى ١٠٤ انتهاكات في أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، استمرت أنشطة الجماعات المسلحة في انتهاك للاتفاق، بما في ذلك العنف ضد المدنيين وغرض الضرائب غير القانونية وعرقلة سلطة الدولة. وبعد التراجع في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، تجدد العنف في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بما في ذلك في المناطق التي لم تتأثر في السابق بالنزاع. وكانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مسؤولة عن معظم الانتهاكات المبلغ عنها ضد المدنيين، تليها الأطراف الموقعة وجماعات أنتي بالাকা غير الموقعة.

٢٥ - ووقعت أهم الاشتباكات منذ حزيران/يونيه في ولاية فاكاجا بين حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. ففي ١٤ تموز/يوليه، اشتبك في أم دافوك، وقُتل تسعة مقاتلين. وعززت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى موقعها في بيراو بحلب ٨٠ مقاتلاً من نديلي. وفي ٣١ آب/أغسطس، قتلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ابن سلطان بيراو، مما أدى إلى يومين من الاشتباكات، فُتِل مدني واحد و ٢٤ مقاتلاً وشرّد حوالي ١٣ ٠٠٠ مدني لجأوا إلى مكان بالقرب من مجمع البعثة والمطار. وقد ندد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة بتلك الاشتباكات، وطالبوا بوقف فوري للأعمال القتالية. وعلى الرغم من اتصال ممثلي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بالقائد العسكري للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، هاجمت المجموعة مواقع حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في ١٤ أيلول/سبتمبر، وقتل ٣٩ مقاتلاً إضافياً. وقد تشرد حتى الآن ٢٤ ٠٠٠ مدني.

٢٦ - واتخذت البعثة موقفاً حازماً لحماية المدنيين ومنع المزيد من القتال وتيسير العمل الإنساني، بما في ذلك نقل الإمدادات الإنسانية جواً، ونشر قوة رد سريع وتقييم المخاطر الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة. وعززت البعثة الحوار بإشراك المشردين داخلياً والسلطات المحلية والمجتمع المدني. واتخذت البعثة تدابير للتخفيف من خطر النزاع مع النزعات الإثنية في مناطق أخرى من خلال تعزيز شبكات الإنذار المبكر في البؤر الساخنة، وزيادة نشر بعثات الحماية واتخاذ إجراءات لحماية المدنيين بشكل أفضل.

٢٧ - وهاجمت جماعات أنتي بالاكا والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المنظمات الإنسانية سبع مرات في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر في باتانغافو وما حولها في ولاية أوهام. وفي الفترة من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس، أقام ائتلاف سيليك السابقي نقطتي تفتيش جديدتين هناك. ونشرت البعثة المتكاملة وحدة شرطة مشككة في ٧ أيلول/سبتمبر لتعزيز الحماية في مخيمات المشردين داخليا.

٢٨ - وواصلت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى تعزيز وجودهما شمال بابوا. وفي ١٥ تموز/يوليه، نصب مقاتلون يشتبه في أنهم من الحركة الوطنية لأفريقيا كميناً لقرويين ونهبوا القرى الموجودة في المنطقة. وقُيدت حركة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني بين كوكي وماركوندا خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢٢ تموز/يوليه بسبب نزاع على السيطرة على موقع تعدين جديد.

٢٩ - وعقب بيان أصدره في ١٩ تموز/يوليه زعيم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، أزلت الجبهة ١٨ حاجزا حول بامغي - بانغورا وبين بريا وإي، وأخلت ١٣ مبنى من المباني العامة في بيراو في ولاية فاكاجا. وأصدر بياناً صحفياً في ٢٦ تموز/يوليه أعلن فيه وقفاً دائماً للأعمال القتالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ما لا يقل عن ١٠٠ انتهاك في حق المدنيين وظلت تشغل مرفق احتجاج في كاغا باندورو مع الحركة الوطنية لأفريقيا. وواصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى أيضاً احتجاز مدنيين بشكل غير قانوني في بريا. وفي ٢١ حزيران/يونيه، نشر أحد كبار قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بياناً يعلن في بشكل غير قانوني أن جميع التحركات العسكرية في ولاية كوتو العليا تتطلب موافقة مسبقة من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

٣٠ - وواصلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تنفيذ تحركات عسكرية ومضايقة المدنيين حوالي بوكايا ونغيو - بوار على الرغم من الالتزامات بوقف الأعمال القتالية المعلنة في حزيران/يونيه. وعززت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار موقعها حول مواقع ديلا بوكو وأمادا - غازا وأباً للتعدين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وبدأت فرض ضرائب غير قانونية في منطقة بابوا. وحافظت الحركة على وجودها في بانغ ونغاونداي ونيم - يلبوا، لكنها لم تعد إلى ليتيلي وبوكايا اللتين طردت منهما على يد البعثة في أيار/مايو.

٣١ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، شنت البعثة عملية ضد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في ولايات أوهام - بنده، ونانا - مامبيري، ومامبيري - كادي من أجل حماية المدنيين، وحصر المقاتلين مرة أخرى في مناطق محددة، وإجبار الحركة على الامتثال للاتفاق، ولا سيما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال هذه العملية، طُرد عناصر الحركة من ٣ قواعد وصودرت معدات وأسلحة، وجرح حوالي ١٠ مقاتلين، دون وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة على متنها أربعة من حفظة السلام عند هبوط اضطراري بالقرب من بوار، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت الحركة دورية تابعة للبعثة بالقرب من نيم؛ لكن لم ترد أنباء عن وقوع إصابات.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأن حركة الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى ارتكبت ما لا يقل عن ٤٠ انتهاكا ضد المدنيين في ولايتي أوكا وكوتو السفلى. وزادت تحركاتها العسكرية وعززت موقعها في ألينداو: حيث وصل ١٠٠ مقاتل جديد في ١٨ حزيران/يونيه. وأعدت

إرساء وجودها في بامباري، بعد أن طردتها البعثة في كانون الثاني/يناير. وبعد التواصل مع الحكومة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة، أزالَت الجماعة حاجزين على طول محور ألينداو - بامباري في تموز/يوليه وسلمت مركز شرطة ومدرسة. وتواصل حركة الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى تشغيل حوالي ٩٢ حاجز. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، جندت الحركة مقاتلين في أوبو ومبوكي في ولاية مبومو العليا. وفي آب/أغسطس، أبلغت السلطات المحلية عن وجود عناصر تابعة للحركة في منطقة بامبوتي، بالقرب من جنوب السودان. وبعد ضغوط من البعثة، عادت عناصر تابعة للحركة إلى الغرب قرب مواقعها السابقة في أوائل أيلول/سبتمبر. وفي آب/أغسطس، في ولاية مينغالا الفرعية، استولت عناصر من حركة الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى على موقع للتعدين، مما أدى إلى تشريد مدنيين. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اشتبكت عناصر من حركة الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وعناصر من جماعة أنتي بالاكا في قرية بانغاوو؛ مما أدى إلى مقتل ١٥ مدنياً وتدمير ٢٨ مبنى، من بينها مسجد.

٣٣ - وظلت بانغي هادئة بشكل عام، على الرغم من زيادة طفيفة في الأعمال الإجرامية. ففي المقاطعة الثالثة، أسفرت اشتباكات مسلحة بين التجار العرب وعصابة إجرامية يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه عن مقتل ١١ شخصاً، من بينهم ثلاثة مدنيين، و ٢٦ جريحاً. وأوفدت البعثة فرقة العمل المشتركة وقوات الرد السريع التابعتين لها لاحتواء الحالة التي جرى تسويتها عن طريق حوار قاده المجتمع المحلي.

رابعاً - التعاون على الصعيد الإقليمي

٣٤ - انعقدت الجلسة الخامسة للجنة المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس في بانغي، وهو أول اجتماع من نوعه منذ ٣٢ سنة. وجرى التوصل إلى اتفاقات بشأن مكافحة الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها، والاتصالية الرقمية، والصحة، والطرق، والتعدين. وأنشئت لجان فرعية مشتركة تعنى بأمور منها التعاون الأمني والدفاعي والحدود. وعلى هامش ذلك، يسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توقيع اتفاق ثلاثي بشأن إعادة اللاجئين طوعاً إلى وطنهم من جمهورية الكونغو.

٣٥ - وأغلقت حكومة تشاد حدودها شمال باوا وحول غور في ٢٤ تموز/يوليه، مشيرة إلى تزايد انعدام الأمن وعدم احتواء مشكلة سرقة الماشية عبر الحدود. وأعيد فتح الحدود في بيمبيري بشكل غير رسمي في ١٦ أيلول/سبتمبر. وأغلقت حكومة السودان حدودها في أم دافوك في أواخر أيلول/سبتمبر.

خامساً - الحالة الإنسانية

٣٦ - ظهر بعض التحسّن على الحالة الإنسانية، وشمل ذلك زيادة أعداد العائدين وتحسّن سبل الوصول إلى المناطق. وانخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من ٢,٩ مليون إلى ٢,٦ مليون، في حين بدأت عمليات عودة أعداد صغيرة في ولايات مبومو ومبومو - العليا وانا مامبيري وأوهام وأوهام - بنده. وحتى ١ أيلول/سبتمبر، عاد ٣٥٥ ٠٠٠ شخص إلى مواطنهم الأصلية، بزيادة قدرها ١٨ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨. وسهّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ١٤٢ ٧ لاجئاً (٤٨ في المائة من النساء)، معظمهم في ولاية لوباي، بزيادة قدرها ٤٠٠ في المائة

مقارنة بعام ٢٠١٨. وعاد أكثر من ٩٠.٠٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم، وذلك بشكل رئيسي في سانغا ميري وماميري - كادي ونانا ماميري وأوهام - بندي وأوهام ونانا - غريبيزي وكوتو السفلى وواكا وبامينغي بانغوران.

٣٧ - ولا يزال خمس السكان مشردين، حيث بلغ عدد المشردين داخلياً ٥٨١.٠٠٠ وأكثر من ٦٠٥.٠٠٠ لاجئ مسجل حتى ٣١ آب/أغسطس. وكانت عمليات طوارئ ضرورية لمساعدة أكثر من ٢٤.٠٠٠ شخص نزحوا حديثاً إلى بيراو. وظلت ظروف العودة الطوعية الشاملة والمستدامة في أمان وكرامة محفوفة بالمخاطر بسبب انعدام الأمن. فمخاوف الحماية تظل عقبة أمام إيجاد الحلول الدائمة؛ وكثيراً ما وجد العائدون أن منازلهم قد هُبت أو دُمرت أو احتُلت.

٣٨ - وتواصل الجهات الإنسانية الفاعلة العمل في بيئة معقدة ومتقلبة. وسمح الانخفاض النسبي في عدد المصادمات في بعض المناطق للعاملين في المجال الإنساني بالوصول بشكل متقطع إلى المناطق التي لم يكن من الممكن الوصول إليها في ما سبق، وخاصة في ولايات كوتو السفلى ومبومو ومبومو - العليا وكوتو - العليا. وإلى غاية ١ أيلول/سبتمبر، وصلت المساعدات الإنسانية إلى ١,١ مليون شخص، مقارنة بـ ٧٠٠.٠٠٠ شخص في نفس الفترة من عام ٢٠١٨. وأدى تحسُّن سبل الوصول إلى المناطق إلى زيادة بنسبة ٦ في المائة في عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الماسة.

٣٩ - وتشكّل صعوبات الوصول إلى المناطق وضعف القدرات الحكومية ونقص التنمية مخاطر بسبب انتشار الأمراض والأوبئة. وقد أُعطيت الأولوية لما مجموعه ١٥ منطقة صحية لتعزيز المراقبة والتأهب بشكل أكبر لتنفيذ خطة التأهب لفيروس إيبولا التي أقرتها وزارة الصحة والسكان في أيلول/سبتمبر. وأعدّ الفريق القطري للعمل الإنساني خطة تنفيذية مدتها ثلاثة أشهر لدعم الوزارة. والبعثة المتكاملة بصدد وضع خطط لتقييم المخاطر والطوارئ تحسباً لاحتمال تفشي فيروس إيبولا.

٤٠ - وظل البلد واحداً من أخطر البلدان بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. فقد قُتل ثلاثة من العاملين في هذا المجال في عام ٢٠١٩، على الرغم من تسجيل انخفاض عدد الحوادث التي طالت العاملين في المجال الإنساني ومبانيهم وممتلكاتهم منذ كانون الثاني/يناير (١٨٨ حادثاً بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس مقارنة بـ ٢٧٧ حادثاً خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨). وقد ازدادت الحوادث خطورة وزاد عدد الجرحى من العاملين في المجال الإنساني بأكثر من الضعف (٢٨ مقارنة بـ ١٣ عام ٢٠١٨).

٤١ - وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ مبلغ ٤٣٠,٧ مليون دولار لتقديم المساعدة الحيوية إلى ١,٧ مليون من الأشخاص الضعفاء للغاية. وحتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تم تمويل ٥٢ في المائة منها. وتظل المساعدات الإنسانية الدولية هي شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية أو الوحيدة المتاحة للسكان.

سادساً - حماية المدنيين

٤٢ - عزّزت البعثة المتكاملة نظم الإنذار المبكر تمشياً مع استراتيجيتها، مركّزة في ذلك على تحليل الأخطار والمشاركة المجتمعية ومنع نشوب النزاعات. وقامت البعثة بمواءمة آلياتها للإنذار المبكر مع دور الحوار ومنع نشوب النزاعات الذي تقوم به لجان الولايات المعنية بالتنفيذ.

٤٣ - وواصلت البعثة المتكاملة إيفاد أفرقتها إلى باتانغافو بولاية أوهاام وألينداو في ولاية كوتو السفلى، حيث لا يوجد لها وجود مدني دائم، للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، حلّ فريق في بوكارانغا بولاية أوهاام - بنده لتعزيز الحماية، بينما قامت الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق بنزع سلاح جنودها وتسريحهم. ومنذ اندلاع المصادمات في بيراو، وفرت البعثة الأمن للمشرّدين الذين يبحثون عن ملجأ بالقرب من قواعدهم والمنطقة المحيطة بها وتعاونت مع الفصيلين وزعماء المجتمعات المحلية لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن.

٤٤ - ووسّعت البعثة المتكاملة نطاق تدريب الجنود النظاميين على حماية المدنيين. ومنذ كانون الثاني/يناير، تلقى ٩٨ من الجنود النظاميين التدريب التعبوي. وأجرت البعثة دورات تدريبية سابقة للنشر باستخدام نموذج تدريبي متكامل لحماية المدنيين وضعته البعثة.

سابعاً - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

٤٥ - إلى غاية ١ تشرين الأول/أكتوبر، تولى جميع الولاة وأكثر من ٩٠ في المائة من نواب الولاة مناصبهم في الولايات الست عشرة. ولوحظ أن بعض التقدم قد أُحرز في عمليات نشر الوزارات القطاعية. وأثبتت خريطة حديثة لموظفي الخدمة المدنية وجود ٤١٨ ٣ من موظفي الخدمة المدنية (من بينهم ٣٨٦ امرأة) في مناصبهم في جميع أنحاء البلاد بالمقارنة مع ٣١٥ ١ في عام ٢٠١٥؛ ولا يزال هذا الرقم أقل بكثير من الهدف المتوخى والمتمثل في ٦٥٠٠ موظفاً في الخدمة المدنية بحلول عام ٢٠٢٠. والمبين في الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة. واستمرت الحكومة في مواجهة مصاعب، من ضمنها نقص البنى التحتية والموارد المالية وانعدام الأمن وأساليب العرقلة التي تمارسها الجماعات المسلحة.

٤٦ - وقامت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، بنشر ميثاق موظفي الخدمة المدنية على مستوى الولايات والصعيد المحلي. ففي ٢٤ حزيران/يونيه، نصّب مرسوم رئاسي وزراء مقيمين لكل الولايات الست عشرة لتحسين تدخلات الدولة. ويسّرت البعثة المتكاملة عقد سلسلة من المؤتمرات عن طريق الفيديو بين الأمانة الفنية لآلية تنفيذ الاتفاق والولايات لتقديم الإرشادات بشأن أولويات السياسة العامة المتعلقة ببسط سلطة الدولة والخدمات الاجتماعية. وأنشئت في آب/أغسطس قاعدة البيانات الإلكترونية الحكومية لتتبع نشر موظفي الخدمة المدنية بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستمكن قاعدة البيانات تلك الحكومة من التحكم بشكل أفضل في وجود موظفي الخدمة المدنية وتكييف القرارات الاستراتيجية بحسب عمليات النشر المقبلة.

إصلاح قطاع الأمن

٤٧ - في حزيران/يونيه ٢٠١٩، اختتمت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، حملة على الصعيد الوطني للتوعية بقانون القضاء العسكري لزيادة امتثال الجنود النظاميين للمعايير القانونية ومعايير حقوق الإنسان. ووصلت الحملة إلى ٤٤٨ ٢ من الجنود النظاميين، من بينهم ٤٥٦ امرأة.

٤٨ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية خطة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأقرها الرئيس تواديرا. وساعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على إعدادها.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

٤٩ - واصلت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي إحراز تقدم وإن كان بطيئاً في توسيع نطاق انتشار جنودها بدعم من البعثة المتكاملة. فقد انتشرت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بيراو وبريا حيث لم تكن موجودة منذ اندلاع الأزمة؛ وثمة ١٣٤٦ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى هم منتشرون الآن في ٢٠ موقعاً، بزيادة عن ٨٥٥ نُشروا في عام ٢٠١٨ في ثلاثة مواقع مقارنة بالفترة السابقة. وورد أن السكان المحليين رحبوا بنشرهم. وفي آب/أغسطس، تلقت الحكومة هبة من الاتحاد الروسي عبارة عن ٦٩٥ ٤ سلاحاً، وقدمت أيضاً التدريب التكتيكي لحوالي ١٧٥ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من الوحدات التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١٣ آب/أغسطس، تبرعت فرنسا بـ ٨٠٠ مخزن طلقات لتكملة البنادق التي كانت قد تبرعت بها في كانون الأول/ديسمبر. وحتى الآن درّبت بعثة التدريب العسكري ما مجموعه ١٠٤ ٤ من الأفراد. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، شرعت في تدريب ١٠٢٠ مجنداً جديداً في بانغي وبوار، في أعقاب حملة تجنيد جرت على الصعيد الوطني.

٥٠ - وظل عدد قوات الأمن الداخلية المنتشرة خارج بانغي ثابتاً، حيث تم نشر ١٠٧٥ فرداً حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـ ١٠٢٤ في حزيران/يونيه، ولكن تم نشرهم أيضاً في مناطق لم يكونوا موجودين فيها منذ اندلاع الأزمة مثل بيراو وأوبو. وواصل رجال الدرك وضباط الشرطة الذين تم تجنيدهم في عام ٢٠١٨ العمل في بانغي بسبب نقص الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والمعدات اللازمة للانتشار في المناطق. ولا تزال عملية التوظيف لعام ٢٠١٩ جارية؛ ومن بين ١٨ ٨١٥ طلباً ورد حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة من تقدّم بها من النساء ٢٤,٧ في المائة.

٥١ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم الحكومة في التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم جنائية وسوء سلوك ضد جنود نظاميين ووطنيين. ودعمت البعثة عملية التحري المتعلق بحقوق الإنسان، والجهود المبذولة لتعزيز القيادة والسيطرة والرقابة الوطنية. وطبقت البعثة المتكاملة سياسة العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أثناء ما قدمته من دعم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شيدت دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام وأعدت تأهيل مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة لقوات الأمن الوطنية في بامباري وبنغاسو وبوار. وتم تدريب نحو ١٧ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على إدارة مرافق التخزين المتخصصة والتخلص من الذخيرة بصورة مكتفية ذاتياً.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٥٣ - استعادت جهود عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن زخمها في غرب البلاد. فبينما يمثل تردّد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في الخضوع لهذه العملية تحدياً كبيراً، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نزع سلاح وتسريح ٣٥٦ مقاتلاً من خمس مجموعات مسلحة؛ وتم جمع

٢٣٥ سلاح حرب و ٣٠٢ من المتفجرات و ١١ ٢٧٤ طلقة ذخيرة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه ٥٨٣ مقاتلاً من سبع مجموعات مسلحة - هي الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وجماعة الثورة والعدالة/فصيل بيلانغا، وجماعة الثورة والعدالة/فصيل سايو، واتحاد القوى الجمهورية الأساسية ومعظم الميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا. وحتى الآن، أبدى ١٧٨ مقاتلاً سابقاً تفضيلهم الانضمام إلى الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة التي ستشكل في المستقبل؛ واختار ٨٣ إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية؛ ويود ٩٥ الالتحاق بقوات الأمن.

٥٤ - وبناء على الاتفاق، قدمت الحكومة إلى الجماعات المسلحة الموقعة عليه جدولاً زمنياً في ٩ آب/أغسطس، يوضح أن عمليات نزع سلاح وتسريح جميع الجماعات المسلحة الـ ١٤ ستنتهي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وقد أيد ممثلو الجماعات المسلحة الحاضرة الجدول الزمني، باستثناء حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار.

٥٥ - وأكملت البعثة المتكاملة مع شركائها تنفيذ جميع أنشطة الحد من العنف المجتمعي المقررة لعام ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي آب/أغسطس، أطلقت البعثة المتكاملة برنامجها لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ في سبعة مواقع ذات أولوية في جميع أنحاء البلاد لصالح مستفيدين جدد.

العدالة وسيادة القانون

٥٦ - في حين ظل عدد المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف قارراً، استمعت محكمة الاستئناف في بوار، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى ٢٩ قضية جنائية خلال دورتها المعقودة في آب/أغسطس، وفصلت في ٢٧ منها، منها قضيتان تتعلقان بالجماعات المسلحة. وحكمت المحكمة على ٥ أفراد من الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً وفرد واحد من الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالسجن لمدة ٢٠ عاماً. وقد بدأت دورة محكمة الاستئناف في بانغي يوم ١٣ أيلول/سبتمبر وستختتم يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وستبت المحكمة في ما مجموعه ١٦ قضية، منها ٨ قضايا تتعلق بالجماعات المسلحة وثلاث قضايا بالعنف الجنسي والجسدي.

٥٧ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الجنائية الخاصة أن مكتب المدعي الخاص حدد ٢٢ قضية ذات أولوية. وفُتحت أربعة تحقيقات أولية، وعُرضت على قضاة التحقيق ثلاث قضايا أُحيلت إليها من محاكم عادية؛ ووردت ٢٧ شكوى مباشرة من عامة الناس. وفي ٦ آب/أغسطس، أعلن المدعي الخاص أن المحكمة قد تولت مسؤولية القضية المرفوعة ضد أفراد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المتورطين في المذابح التي وقعت بالقرب من باوا في شهر أيار/مايو. وظل كل من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري يدعمان المحكمة في إطار ترتيب جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، بما في ذلك بإنشاء هيئة قانونية خاصة لحماية حقوق المتهمين. وعيّن رئيس المحكمة ثلاثة محامين في الهيئة؛ لكن لم تكن ضمنهم أي امرأة.

٥٨ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية لقطاع العدالة، في أعقاب عملية تشاورية دامت لمدة عام بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي بمثابة إطار مدته خمس سنوات لإصلاح قطاع العدالة، ستساعد عناصر منها على توسيع المؤسسات القضائية خارج بانغي لتوفير الخدمات القانونية والقضائية اللازمة للسكان. وسيساعد الإصلاح أيضاً على تنفيذ أحكام العدالة والمصالحة الواردة في الاتفاق.

٥٩ - وبلغ عدد نزلاء سجن نغاراغا ١١٠٣ سجيناً، أي أكثر من أربعة أضعاف قدرته الاستيعابية، مما يشكل مخاطر أمنية وصحية ومخاطر غيرها على المحتجزين وموظفي الإصلاحات. واستمرت، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية الإصلاح الجزئي للمحق معسكر دي رو، الذي يضم محتجزين بارزين وشديدي الخطورة. وفي ١ تموز/يوليه، بدأ توظيف ١٥٠ من ضباط السجون المدنيين الجدد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المتكاملة. وكانت نسبة تقارب ٢٢ في المائة من المتقدمين لتلك الوظائف الـ ٣٠٦٨ من النساء.

٦٠ - واعتقلت البعثة المتكاملة، بموجب ولايتها المتعلقة باتخاذ التدابير المؤقتة العاجلة، ٩٠ فرداً بينهم امرأة واحدة، يشتبه في ارتكابهم جرائم، منها القتل والختف والسطو المسلح والتعذيب والنهب والاحتجاز غير القانوني.

ثامناً - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٦١ - استمرت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، رغم انخفاض عدد الحوادث والضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع ٣٠٤ حوادث أصابت ٤٩٤ ضحية، مقارنة بـ ٥٩٧ حادثة و ١٠٧٧ ضحية أُبلغ عنها خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨. وشملت الحوادث هجمات ضد المدنيين والعنف الجنسي والقيود المفروضة على حرية التنقل والاختطاف. ونسبت نحو ٧٠ في المائة من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المسجلة إلى الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وزُعم أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى مسؤولة عن انتهاكات أخرى، من بينها قتل مدني في بامباري في شهر آب/أغسطس.

العدالة الانتقالية

٦٢ - في ٢٠ حزيران/يونيه، شرع الرئيس تواديرا في مشاورات وطنية بشأن القانون لإقامة لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في المستقبل بموجب الاتفاق. ودعمت البعثة إجراء مشاورات في بامباري وبانغاسو وبانغي وبربراتي ودامارا وسيبوت. وتلقت اللجنة الشاملة المنشأة في ٢٨ أيار/مايو لاستعراض أحداث النزاع واقتراح إجراءات ذات صلة بالعدالة إلى اللجنة تمديداً مدته ٩٠ يوماً لولايتها.

٦٣ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أطلق الرئيس خطة عمل وطنية بشأن منع خطاب الكراهية بعد حملة توعية عامة مدتها خمسة أسابيع قام بها المجلس الأعلى للاتصال، بدعم من البعثة المتكاملة. وتدعو الخطة السلطات والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني والإعلام إلى منع انتشار خطاب الكراهية؛ وتحدد التدابير اللازمة لمعالجة أسبابه الجذرية؛ وتدعو إلى إنشاء آلية للإنذار المبكر والرصد. والبعثة المتكاملة بصدد تعزيز هذه الجهود من خلال المساعدة على وضع خطة متكاملة للتصدي للتحريض العنفي على العنف.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

٦٤ - لا يزال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مستمراً، حيث زُعم أن معظم حوادث اغتصاب الفتيات والنساء ارتكبتها أفراد من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، رغم ضلوع القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية فيها أيضاً.

٦٥ - وفي حزيران/يونيه، نُظمت في بانغي حملة توعية بشأن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مع رؤساء البلديات رؤساء الأحياء ورابطات الشباب والنساء. وفي آب/أغسطس، نظمت البعثة المتكاملة تدريباً على الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في باوا لفائدة ٥٧ عضواً سابقاً في جماعة الثورة والعدالة/فصيل سايو.

٦٦ - وفي أعقاب ورود تقارير عن انتشار العنف الجنسي على امتداد الممرات التي تستخدم أثناء الترحال الرعوي بالقرب من كاغا باندورو، انتشر أفراد الوحدة المختلطة بين قوات الشرطة والدرك الوطنية للتدخل السريع والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ آب/أغسطس، بدعم من الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى التحقيق في ٥٩ حالة من حالات العنف الجنسي شمل ذلك الإصغاء إلى ضحية. وأحيلت القضايا إلى المدعي العام في كاغا باندورو لاتخاذ مزيد من الإجراءات فيها.

الأطفال والنزاع المسلح

٦٧ - في ٢٤ حزيران/يونيه، وقَّعت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى خطة العمل لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي أدرج اسم المجموعة بسببها في مرفقات تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. وفي ٢١ أغسطس، بعد أربع سنوات من الحوار، وقَّع الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى خطة العمل. وفي تموز/يوليه، دخل ٣٧ طفلاً من الأطفال الذين انفصلوا من تلقاء أنفسهم عن الجماعات المرتبطة بميليشيات أنتي بالاك والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى في بريا، من بينهم فتاة واحدة، برامج لإعادة الإدماج بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وشركائها.

تاسعاً - الحالة الاجتماعية الاقتصادية

٦٨ - أصدر مصرف دول وسط أفريقيا تقريراً في تموز/يوليه يوضح فيه أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية أفريقيا الوسطى ارتفع من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٩، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى قطاعي البناء والأشغال العامة. ويبلغ فائض الميزانية المتوقعة لعام ٢٠١٩ نسبة ٢,٨ في المائة، مقارنة بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، ارتفع معدل التضخم من ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٩، وانخفضت قيمة العملة المتداولة من ١٥ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٩. وأدت الزيادة في أسعار السلع إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر وأثرت سلباً في الاقتصاد المحلي.

٦٩ - وفي ٨ تموز/يوليه، قررت اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي ترأسها وزارة الاقتصاد والأمم المتحدة، تمديد الخطة لمدة عامين حتى عام ٢٠٢٣، وذلك للسماح بتنفيذها تنفيذاً كاملاً وتحقيق التكامل مع الاتفاق. وقد أحرز بعض التقدم في تنفيذ الخطة، حيث صُرف ما يقرب من ٢,٤ بليون دولار من أصل ٣,٥ بلايين دولار حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، مما جعل معدل التنفيذ المالي يصل إلى ٦٧ في المائة. وتمهّد هذه المدفوعات الطريق لزيادة فرص جني فوائد السلام لصالح السكان، حيث يستمر تنفيذ حوالي ٤٠٠ مشروع في عدة قطاعات اجتماعية واقتصادية. كما سيسمح تمديده للجهات الفاعلة في مجال التنمية بتركيز جهودها على الخدمات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

عاشراً - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

٧٠ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٩٩ ١١ (٤٤ في المائة من النساء)، من بينهم ٣١٩ ضابط أركان و ١٦٠ مراقباً عسكرياً، من قوام مآذون به قدره ٦٥٠ ١١ فرداً. ويتكوّن القوام من ١١ كتيبة مشاة، وكتيبتين من الكتائب العالية التأهب، وسرية واحدة من القوات الخاصة، وسرية واحدة لقوة الرد السريع ووحدات داعمة، ولا سيما سرية شرطة عسكرية واحدة، و ٥ سرايا هندسية، وسرية واحدة للنقل الثقيل، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، ووحدة جراحية متقدمة من المستوى الأول المعزّز، و ٣ من وحدات الطائرات العمودية، بما في ذلك وحدة طائرات مروحية هجومية واحدة. وأصبحت قدرة الدعم الجوي المباشر للبعثة محدودة بحث تقتصر على إجلاء المصابين والاستطلاع بعد تحطم طائرة مروحية هجومية في أيلول/سبتمبر؛ بينما تنتظر ثلاث طائرات مروحية عسكرية أخرى الإصلاح.

عنصر الشرطة

٧١ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة ٢٠٤٨ ٢ فرداً (١١ في المائة من النساء)، من مجموع القوام المآذون به البالغ ٢٠٨٠ فرداً، يشمل ٣٩٨ فرداً من أفراد الشرطة و ١٦٧٠ جندياً في ١١ وحدة شرطة مشكلة ووحدتين لدعم للشرطة. وتوجد حالياً في بانغي في إطار القوة المشتركة وحدتان لدعم للشرطة وست وحدات من الشرطة المشكّلة؛ وتنتشر وحدات الشرطة المشكّلة في مناطق بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو.

الموظفون المدنيون

٧٢ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان يعمل لدى البعثة المتكاملة ٣٨٩ ١ موظفاً مدنياً (٢٥ في المائة من النساء)، من بينهم ٢٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل ٨٩ في المائة من الوظائف المآذون بها البالغ عددها ٥٥٨ ١ وظيفة.

اتفاق مركز القوات

٧٣ - منذ حزيران/يونيه، قامت البعثة المتكاملة والحكومة بتسوية أربعة انتهاكات لم تُسوّ بعد لاتفاق مركز القوات. وفي مايو/أيار، توصلت البعثة المتكاملة وحكومة الكاميرون إلى اتفاق بشأن خط الإمدادات الممتد من دوالا إلى بانغي بناء على وضع اتفاق البعثة، حيث عاجلتا المسائل المتعلقة بإصدار فواتير تتعلق باستعانة البعثة بخدمات حراس مرافقين من جنود نظاميين كاميرانيين.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

٧٤ - في الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ١ تشرين الأول/أكتوبر، سُجل ٩٨ حادثاً أمنياً أُصيب فيها أفراد الأمم المتحدة، منهم ٧ جرحى في هجمات مسلحة و ٢٠ في حوادث مرور، وهو عدد يقل عن نظيره في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وتوفي سبعة أفراد بسبب حادث أو مرض، من بينهم

٤ في حادث تحطم طائرة مروحية، ونحن هنا نشيد بتضحياتهم. واستهدفت الأمم المتحدة بمجمات مسلحة ٢٢ مرة؛ والمنظمات غير الحكومية ٣٥ مرة. وتم تقييد الحركة في بعض المواقع، بما في ذلك مناطق بانغي، بسبب مخاطر أمنية.

٧٥ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم السلطات القضائية الوطنية في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام ومحكمة مرتكبيها، بما فيها الوفيات الثلاثين. وانتهت التحقيقات القضائية في هجمات عام ٢٠١٧ التي وقعت في يونغونغونغو وبانغاسو وتنتظر صدور الأحكام. ولا تزال التحقيقات القضائية جارية في قضيتين أخريين، بينما يجري التحقيق في مقتل موظف محلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٦ - في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس، أبلغت البعثة المتكاملة عن أربع ادعاءات تفيد بتورط أفراد عسكريين في أعمال استغلال واعتداء جنسيين؛ أحدها يُزعم أنه وقع في عام ٢٠١٩، والأخرى في السنوات السابقة. وقد أبلغ عن ١٦ ادعاء في عام ٢٠١٩، تبين عدم ثبوت اثنين منها، وأثبت ادعاء واحد بالأدلة، ولا تزال ١٣ منها قيد التحقيق. وفي عام ٢٠١٨، أبلغ عن ٢٠ ادعاء، بينما أبلغ في عام ٢٠١٧ عن ١٩ وفي عام ٢٠١٦ عن ٥٢. وخلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس أيضاً، ورد ادعاءان عن أنواع أخرى من سوء السلوك الجسيم التي تفيد بتورط جنود نظاميين وهما قيد التحقيق.

٧٧ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ سياسيي القاضية بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك القيادة والسيطرة في بعض الوحدات (رغم استبدال بعض القادة)؛ ونقص إمكانيات الوصول والاتصال في بعض المواقع؛ وطول مدة التحقيقات التي تجريها الدول الأعضاء؛ وانتشار الفقر في البلاد، مما يزيد من ضعف الناس. ولمواجهة هذه التحديات، واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ استراتيجية ثلاثية الجوانب تركز على الوقاية والإنفاذ والإجراءات العلاجية. لذا يتلقى جميع الموظفين المدنيين والجنود النظاميين تدريبات تمهيدية عند النشر. وفي شهر تموز/يوليه، اعتمدت خطة عمل شاملة لإدارة المخاطر، نُفذت بعدها تدابير تخفيفية لفائدة معسكرات البعثة في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك الإضاءة المحسنة وتسييج المعسكرات وظروف الرعاية للأفراد العسكريين وبناء نقاط طارئة لتوزيع المياه.

٧٨ - وتواصلت البعثة المتكاملة مع المجتمعات المحلية من خلال الحملات العامة وخطها الهاتفي المجاني، وشمل ذلك ٢٤ آلية لتقديم الشكاوى في المجتمعات المحلية مزودة بأفراد مدربين من الأهالي، من بينهم نساء. وساهمت هذه الجهود في الإبلاغ الفوري عن مزاعم سوء السلوك ضد جميع فئات الموظفين. وساهم بروتوكول تبادل المعلومات لعام ٢٠١٨ بين البعثة ودوائر العمل الإنساني في تلقي الادعاءات وتقييمها في الوقت المناسب، وخاصة عن طريق اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك لتنسيق الدعم المقدم للضحايا بشكل أفضل. وأصبح النهج الذي يركز على الضحايا جزءاً من التدريب الذي يتلقاه الموظفون، بمن فيهم ضباط التحقيق الوطنيون العاملون ضمن الوحدات العسكرية.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٧٩ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى الحد من أثرها البيئي. وقامت البعثة بتركيب صنابير ونظم لتنظيف المراحيض تتسم بكفاءة استعمال المياه في مرافق الاغتسال. وتستخدم المياه المعاد تدويرها من محطات معالجة مياه الصرف الصحي النمطية لأغراض غير الشرب، ويجري تعزيز نظم رصد استهلاك المياه، كما يجري اقتناء معدات لجمع مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من ندرة المياه مثل بوار وأوبو. وشُرع في فصل النفايات الصلبة عند المصدر في مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات في بانغي للتقليل من النفايات التي تُرسل إلى مدافن القمامة. وسيجري استنساخ مشروع تجريبي يتعلق بالنفايات القابلة للتحلل الأحيائي في المكاتب الميدانية.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

٨٠ - لقد أحرزت البعثة بعض التقدم في تعزيز فعاليتها تمثلياً مع مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام بغية النهوض بحلول سياسية دائمة وتعزيز الأثر السياسي لحفظ السلام. وأدت الشراكات الاستراتيجية التي تقيمها الأمم المتحدة، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجهات شريكة أخرى، إلى جانب مشاركتها السياسية القوية، إلى تحقيق نتائج ملموسة تدعم العملية السياسية وتنفيذ الاتفاق. وتبذل البعثة أيضاً جهوداً كبيرة من أجل تعيين مزيد من النساء. وقد واصلت البعثة جهودها الرامية إلى خفض الوفيات في صفوف حفظة السلام. وأغلقت القوة قاعدتين للعمليات المؤقتة في وسط البلاد استناداً إلى إدارة المخاطر، على الرغم من أن إغلاقها قد يؤثر على مهام الحماية. وأدت عملية إجلاء المصابين على فترات قصيرة، التي أطلقت في آب/أغسطس، إلى خفض الوقت الذي يستغرقه اتخاذ قرار الإجلاء.

٨١ - ووضعت القوة والشرطة آليات لرصد وتحسين الأداء، بما في ذلك السلوك والانضباط. وقامت قوة البعثة بتقييم سبعة من البلدان المساهمة بقوات منذ أيار/مايو، مع التركيز على فهم الولاية، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء، والصحة، وكذلك العزم والقدرة على حماية المدنيين. وتشير كل هذه العوامل إلى أن أداء الوحدات يبلغ مستوى مُرضٍ وفقاً للمعايير اللازمة لضمان المتانة ولحماية المدنيين. وعلى إثر أحداث العنف التي وقعت في ألينداو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعيد ٣٠٠ من أفراد البلد المعني المساهم بقوات إلى أوطانهم. وتلقت الوحدة المُفْلِصة تقييماً تكميلياً لقدرة التدريب والأداء قبل النشر، وكُلفت بالعمل في منطقة عمليات جديدة.

٨٢ - واتخذت البعثة تدابير بهدف تحسين القدرة على التنقل، وإن كان ثمة حاجة إلى قدرة إضافية، بما في ذلك العتاد الجوي. وتُفحّت بيانات احتياجات الوحدات من كتائب المشاة لتشمل سريتين مزودتين بمركبات مدرعة لأغراض الحماية والتنقل. وساهمت إحدى قوات الرد السريع التي تم إيفادها إلى بيراو في التقليل إلى أدنى حد من الإصابات في صفوف المدنيين، في حين قامت إحدى وحدات الشرطة المشكلة التي تم إيفادها إلى الغرب بحماية المشردين. وواصلت البعثة إيفاد أفرقة الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة مؤقتاً لمنع العنف في أماكن من قبيل ألينداو.

٨٣ - وقامت البعثة بتوسيع نطاق تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء. كما قامت بتحسين تقييمات الأداء بسبل منها وضع إطار للنتائج على نطاق البعثة، وأدوات للرصد من أجل تقييم مدى بسط سلطة الدولة وتنفيذ الاتفاق.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

٨٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣١٢/٧٣ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، مبلغ ٩١٠,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وحتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قدره ٢٤٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣٧٣٦,٨ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثاني عشر - الملاحظات والتوصيات

٨٥ - حدثت تغييرات كبيرة خلال العام الماضي، كان أبرزها توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كان لها بالفعل أثر إيجابي على الحالة في ظل انخفاض الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع.

٨٦ - وأود أن أشدد على أن الاتفاق يظل السبيل الوحيد لإحلال السلام المستدام في بلد أُتُك شُعبُه من جراء نزاع عنيف طال أمده. ويجب على مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى اغتنام هذه الفرصة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر عملية السلام، بما في ذلك من خلال إجراء حوار على المستوى المحلي وإشراك المجتمعات المحلية، وذلك لضمان استيعاب الجميع. وأدعو الحكومة إلى كفالة أن يحقق هذا الاتجاه نحو استيعاب الجميع الفوائد المتوخاة في الاتفاق لجميع السكان. ويحدوني الأمل في أن يتسع نطاق مشاركة المرأة لزيادة تعزيز المصداقية والفعالية.

٨٧ - وإنني أرحب بالمشاركة البناءة من جانب معظم الجهات الموقّعة في المضي قدماً بعملية السلام التي طال انتظارها، والمشاركة الاستباقية للجهات الضامنة والميسّرة. وأشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الثابتة إلى الأمام، بيد أنني أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد التأخير في تنفيذ بعض الأحكام السياسية والأمنية الرئيسية، فضلاً عن الانتهاكات الخطيرة لوقف الأعمال العدائية. وينبغي محاسبة جميع الأطراف الموقّعة من أجل تنفيذ الاتفاق بحسن نية وفي الوقت المناسب، فضلاً عن الأطراف غير الموقّعة التي تعوق التنفيذ. وستواصل البعثة استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك دعم الاتفاق وحماية المدنيين.

٨٨ - ويجب على جميع الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق أن توقف فوراً الأعمال العدائية وأعمال العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام وممثلي الدولة. وعلى الرغم من أن الاتفاق أنقذ العديد من المدنيين مؤقتاً من دوامة الهجمات المدوّرة، فإن مستويات العنف لا تزال مثيرة للقلق، حيث تؤثر على أشد الفئات ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال. والهجمات الموجهة ضد من يخدمون السلام في البلد ويقدمون المساعدة المنقذة للحياة أمر غير مقبول.

٨٩ - والاشتباكات العنيفة التي تقع في بيرو بين الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق في جزء من البلد كان مستقراً في السابق أمراً غير مقبول، وكذلك أعمال العنف الفظيعة التي ترتكب ضد المدنيين في باوا. فمثل هذه الحوادث يؤدي إلى تدمير حياة الكثيرين ويقوض الثقة في الاتفاق. وأنا أرحب بتصدي البعثة بقوة لأعمال العنف هذه من أجل حماية المدنيين والسعي لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة

المرتكبة ضدهم. وأدعو جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حل نزاعاتهم بالطرق السلمية ومن خلال الوسائل القانونية، بما في ذلك عن طريق آليات المتابعة وتسوية المنازعات في الاتفاق على الصعيدين الوطني والمحلي. وأرحب بالجهود التي تُبذل في سبيل مواصلة الحوار المجتمعي من أجل منع نشوب النزاعات، وأشجع القيام بمبادرات إضافية لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك المبادرات التي تقودها نساء.

٩٠ - والمسؤولية الوطنية عن الاتفاق أمر ضروري لنجاحه. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والجهات الشريكة لها لضمان فهم جميع الشرائح السكانية لهذا الاتفاق. وينبغي أن تكثف تلك الجهود، وأن تجري تكملتها بالحوار ومبادرات بناء الثقة من أجل التغلب على شكك الجمهور إزاء الامتيازات المقدمة إلى الجماعات المسلحة. ولن يتردد صدق هذه المشاركة ما لم تتوقف الانتهاكات وما لم تف جميع الجهات الموقعة على الاتفاق بالتزاماتها. وأشجع السلطات الوطنية على النهوض بالإصلاح السياسي، ولا سيما التشريعات المتعلقة باللامركزية، ووضع الرؤساء السابقين والأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي أصبح مُلحاً من جديد في ظل الفترة الانتخابية الجارية بالفعل.

٩١ - وإنني أرحب بتحسينات المشجعة التي شهدتها الحالة الإنسانية. وتدل زيادة حالات العودة وتحسين إمكانية الوصول، وإن كانت محدودة، على أننا ماضون في الطريق الصحيح. غير أن عدداً كبيراً جداً من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزالون يواجهون حالات التشرد والحرمان.

٩٢ - ولا يمكن أن يستمر السلام ما لم يُعكس هذا المسار. وأنا أعرب عن تقديري للعمل الذي تضطلع به الدوائر المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية، التي لا تزال تقدم المساعدة المنقذة للحياة في بيئة صعبة وخطرة. ولا تزال العمليات التي تقوم تلك الدوائر تعاني من نقص مزمن في التمويل، وتعوق عملها التحديات التي تحول دون وصولها. وأدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة ما يقدمه من دعم لإنهاء هذه المأساة الإنسانية، وإلى المساهمة على وجه الاستعجال في خطة الاستجابة الإنسانية.

٩٣ - ولا يمكن أن يستمر السلام في غياب إدخال تحسينات ملموسة على حياة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن لهم شكاوى مشروعة تتعلق بالتهميش التاريخي الذي تعرضوا له وإهمال أجزاء واسعة من البلد. والعديد من المجتمعات المحلية معزولة ويلزمها قدر كبير من الهياكل الأساسية واستثمارات أخرى لكي تستفيد من الخدمات الأساسية. وإنني أرحب بتمديد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام حتى عام ٢٠٢٣، بفضل الدعم السخي الذي تقدمه الجهات المانحة. فهي تتيح فرصة لإرساء أسس السلام المستدام على نحو يكمل الاتفاق ويحقق فوائد السلام. ولا بد من إبراز مكاسب التنمية الحقيقية، ولا سيما مبادرات الانتعاش الاقتصادي الرامية إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية وتوفير سبل الكسب وفرص العمل للسكان، ولا سيما الشباب والنساء. وأكرر دعوتي إلى الحكومة وجميع الجهات الشريكة من أجل الاستثمار في برامج الإنعاش والتنمية التي تكمل المساعدات الإنسانية وتحل محلها في نهاية المطاف، لا سيما في المناطق النائية.

٩٤ - وإنني أرحب بما أحرز من تقدم محدود، على أنه هام، في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. فيجب على الدولة أن تكون حاضرة في جميع أرجاء إقليمها لحماية السكان وتوفير الخدمات لهم ولمساندة الجهات الفاعلة الإنمائية. ومن ثم وجب التصدي لمحدودية قدرة الدولة خارج بانغي، بما في ذلك في سياق الاتفاق وأخذاً في الاعتبار الانتخابات المقبلة. ويجب تمكين الموظفين وتزويدهم بما يلزم لتوفير الخدمات، بينما يجري تناول مسائل الحوكمة. وثمة حاجة إلى بذل المزيد للتغلب على العقبات التي تحول

دون نشر المزيد من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي خارج بانغي، حيث يساور المجتمعات المحلية أشد القلق فيما يخص الحماية. ويجب أن تكون الحكومة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية المتمثلة في تأمين البلد وحماية المدنيين.

٩٥ - ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للتغلب على حالات التأخير في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وإرساء التدابير الأمنية المؤقتة الواردة في الاتفاق. ويظل الإسراع بإنشاء الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الثقة بين الأطراف الموقعة وتشجيعها على الالتزام بالاتفاق. وبينما سيخضع جميع أعضاء الجماعات المسلحة المشاركة في هذه الوحدات لنزع السلاح والتسريح وللتحقق من التزامهم بحقوق الإنسان، من المهم الموازنة بين العناية الواجبة والواقعية والمرونة. على أن ذلك لا يخل بإصلاح قطاع الأمن والعمليات الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، التي ستتواصل بالتزامن وبالتوازي. وينبغي أن تكون هذه العمليات متسقة ومتعاضدة من الناحية الاستراتيجية والتشغيلية.

٩٦ - وما يستحق الترحيب التحسّن المستمر الذي لوحظ في حالة حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لا يزال السكان يتعرضون للعديد من الانتهاكات. وإنني أدين بشدة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني وغير ذلك من الانتهاكات التي تؤثر بشكل غير متناسب على أكثر الفئات ضعفاً. وبعد توخي اليقظة والقدرة على اتخاذ إجراءات استباقية ومواجهة الأخطار التي تهدد المدنيين أموراً أساسية.

٩٧ - ويقر الاتفاق بأن السلام لا يمكن أن يستمر بدون تحقيق العدالة واحترام سيادة القانون. وقد دأب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى منذ فترة طويلة على الدعوة إلى وضع حد للإفلات من العقاب، ومن المعقول أن يتوقع أن يخضع مرتكبو انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والأعمال الإجرامية للمساءلة. ويشكل تعزيز سلسلة الإجراءات الجنائية جزءاً لا يتجزأ من بسط سلطة الدولة. وإنني أرحب بالجهود الجارية من أجل نشر موظفي العدالة في جميع أنحاء البلد. وأدعو الدول الأعضاء والجهات الشريكة الأخرى إلى دعم قطاع العدل، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة. وأرحب أيضاً بقرار المحكمة الجنائية الخاصة تحمل مسؤولية النظر في قضية المتهمين بارتكاب المذبحة التي وقعت بالقرب من باوا. ويجب التعجيل بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة والتعاون مع المجتمعات المتضررة واتباع نهج يركز على الضحية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون هدف اللجنة الشاملة هو إنجاز عملها.

٩٨ - وتؤدي الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ دوراً أساسياً في توطيد النظام الديمقراطي وعملية السلام، ولا بد أن تجرى وفقاً للجدول الزمني الدستورية. وأدعو جميع الجهات المعنية السياسية إلى تحقيق طموحاتها بطريقة بناءة تعزز الحوار المفيد بشأن رؤية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لبلدهم من دون العودة إلى التنازع بشأن الاتفاق. ومن المهم الاتفاق بسرعة على مدونة لقواعد السلوك في ما يخص الانتخابات، على أنها ينبغي أن تتواءم مع خطة العمل الوطنية المتعلقة بمنع التصريحات المؤججة للمشاعر وخطاب التحريض على الكراهية.

٩٩ - وإنني أرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن قانون الانتخابات، وأشجع السلطات الوطنية والأحزاب السياسية على العمل بنشاط على تعزيز المشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المرشحون. وتقع على عاتق الحكومة والمؤسسات الوطنية مسؤولية حماية حق التصويت لجميع

المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب والمشردون وغيرهم ممن قد يجدون صعوبة في إثبات هويتهم. وتمثل هذه الانتخابات فرصة قيّمة لإحراز تقدم هام فيما يخص المسائل المتعلقة بالمواطنة والإدماج. وستواصل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعم الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في إيجاد بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية سلمية.

١٠٠ - وتؤدي البلدان المجاورة دوراً أساسياً في بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك اضطلاعها بدور ميسّر الاتفاق، وفي التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، التي ما زالت تقوض الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو المنطقة إلى استخدام جميع الموارد المتاحة لها في العمل بنشاط على دعم عملية السلام. ولذلك، فإنني أرحب بعقد اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو للمرة الأولى على مدى ٣٢ سنة، وكذلك باجتماعها الذي عُقد في وقت سابق من هذا العام. وإنني أشجع البلدين على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بروح حسن الجوار. كما أشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الجهود الجارية لإقامة شراكات مع البلدان المجاورة الأخرى، بما في ذلك عن طريق اللجان المختلطة الثنائية. وأدعو أيضاً البلدان التي تستضيف لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى توقيع الاتفاقات اللازمة لتمكينهم من المشاركة في العملية الانتخابية.

١٠١ - إن حضور البعثة واضطلاعها بولاية قوية أمر حاسم لاستقرار البلد. فذلك يؤدي دوراً محورياً في دعم الشعب والحكومة في بناء السلام في البلد. ولذلك، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، بقوامها المأذون به حالياً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

١٠٢ - وأوصي بأن يكلف مجلس الأمن البعثة بتوفير الدعم التشغيلي واللوجستي والأمني للانتخابات فضلاً عن تنسيق الدعم الدولي، إضافة إلى ولايتها الانتخابية الحالية في ما يخص المساعي الحميدة والمساعدة التقنية، على النحو المفصّل في تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/922). وستحتاج البعثة إلى الموارد اللازمة لأداء هذه المهام الأساسية. والدعم الانتخابي الذي تقدمه البعثة لن يكفي لوحده في مساعدة السلطات الوطنية على إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب. وإنني أرحب بإعلانات التبرع التي جرى التعهد بها بالفعل، وأناشد الجهات الشريكة أن تقدم دعماً سخياً للسلطة الوطنية للانتخابات وأن تساهم في الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٣ - وإنني أوصي أيضاً بتعزيز الدعم السياسي والتقني والتشغيلي القوي الذي تقدمه البعثة لعملية السلام ولتنفيذ الاتفاق وبسط سلطة الدولة، دون وضع شروط من شأنها أن تحول دون طلب البعثة موارد تتناسب مع مهامها. وثمة حاجة إلى كفاءة قدرة القوة على التنقل ومرونتها، بطرق منها زيادة الأصول الجوية، في حدود القوام المأذون به حالياً للقوات، وذلك لأغراض الولاية المعززة الموصى بها فضلاً عن حماية المدنيين في سياق متغير. وسيصبح الدور التنسيقي والتنظيمي الذي تقوم به البعثة أكثر أهمية في السنة المقبلة.

١٠٤ - وإنني أرحب بالشراكات الاستراتيجية القوية التي تقيمها الأمم المتحدة بين الجهات الشريكة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك الجهات الضامنة للاتفاق وغيرها من الجهات الميسّرة، والجهات الشريكة الأخرى

المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وتؤدي هذه الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية دورا حاسما في إحداث التغيير بشكل جماعي على أرض الواقع للبلد وشعبه. وأدعو جميع الجهات المعنية الدولية والإقليمية إلى مواصلة التنسيق والتعاون على نحو يتسم بالشفافية وإلى الحفاظ على الاهتمام والدعم الدوليين فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتعافي.

١٠٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، منكور ندياي، لما يضطلع به من دور قيادي. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمة بأفراد مدنيين ونظاميين وعسكريين وشُرطيين، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الجهات الشريكة لما قدمته من دعم قيّم. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجامعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك الجهات الضامنة للاتفاق، فضلا عن الدور الحاسم الذي تقوم به المنطقة، بسبل منها اضطلاعها بدور الميسر، لمواصلة مشاركتها القوية بغرض إحلال السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٩

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الأرجنتين	صفر	٢	صفر	٢		
بنغلاديش	١٠	١٨	٩٩٨	١٠٢٦		
بنن	٣	٥	صفر	٨		٢٣
بوتان	٢	٢	صفر	٤		
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	٢	صفر	٥		
البرازيل	٣	٦	صفر	٩		
بورкина فاسو	صفر	١	صفر	١		٣٨
بوروندي	٧	١٣	٧٤٧	٧٦٧		
كمبوديا	٦	٦	٢٠٠	٢١٢		
الكاميرون	٣	٧	٧٤٧	٧٥٧	٢٨٠	٢٨
كولومبيا	٢	صفر	صفر	٢		
الكونغو	٥	١٠	صفر	١٥	١٣٧	٣
كوت ديفوار	صفر	٣	صفر	٣		٤٥
الجمهورية التشيكية	٣	صفر	صفر	٣		
جيبوتي	صفر	صفر	صفر	صفر		٥
مصر	٩	١٩	٩٨٦	١٠١٤	١٤٠	٣
فرنسا	صفر	٩	صفر	٩		٦
غابون	صفر	٣	٤٥٠	٤٥٣		
غامبيا	٣	٣	صفر	٦		٧
غانا	٥	١١	صفر	١٦		٧
غواتيمالا	٢	٢	صفر	٤		
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٨
إندونيسيا	٦	٨	٢٠٠	٢١٤	١٤٠	٦
الأردن	٣	٧	صفر	١٠	صفر	١٧
كينيا	٨	٧	صفر	١٥		
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر		١
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٥
موريتانيا	٥	٨	٤٥٠	٤٦٣	٢٧٧	

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة الشرطة المدنية
المكسيك	صفر	١	صفر	١	
جمهورية مولدوفا	٣	٢	صفر	٥	
المغرب	٢	١٢	٧٥٠	٧٦٤	
نيبال	٥	١٤	٧٢٠	٧٣٩	
النيجر	٣	٧	صفر	١٠	٣٣
نيجيريا	صفر	٢	صفر	٢	
عمان	صفر	صفر	صفر	صفر	
باكستان	١٢	٢٨	١ ٢١٣	١ ٢٥٣	
باراغواي	٢	١	صفر	٣	
بيرو	٧	٨	٢٠٢	٢١٧	
الفلبين	٢	صفر	صفر	٢	
البرتغال	صفر	٨	١٨٠	١٨٨	٩
رومانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
الاتحاد الروسي	٢	٧	صفر	٩	
رواندا	٩	١٨	١ ٣٦٠	١ ٣٨٧	٢٢
السنغال	صفر	١٢	١٠٠	١١٢	٣٦
صربيا	٢	٣	٧١	٧٦	
سيراليون	٢	١	صفر	٣	
إسبانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
سري لانكا	٥	٢	١٠٩	١١٦	
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
توغو	٤	٧	صفر	١١	١٨
تونس	٢	صفر	صفر	٢	٣٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	صفر	٧	٤٣٥	٤٤٢	
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٨	صفر	٨	
أوروغواي	صفر	٣	صفر	٣	
فييت نام	١	٤	صفر	٥	
زامبيا	٨	١٤	٩٠٩	٩٣١	
زيمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	
المجموع	١٦١	٣٢١	١٠ ٨٢٧	١١ ٣٠٩	١ ٦٧٠
					٣٩٨

المرفق الثاني

الخريطة



Map No. 4522 Rev. 16 UNITED NATIONS
October 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section